برعاية الوزير خالد الروضان.. خلال الفترة من 5 حتى 6 ديسمبر المقبل

«المحاسبين والمراجعين»: «الغرفة» تحتضن المؤتمر المهني السادس «للمحاسبة والمراجعة»

صقر الحيص

من المقرر أن تحتضن قاعة المؤتمرات الكبرى بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت المؤتمر المهني المقبل لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية «للمحاسبة والمراجعة» الذي يقام تحت رعاية وزير التجارة والصناعة خالد الروضان.

وفي هذا الصدد، قال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورئيس الهيئة الإدارية للمؤتمر صقر الحيص إن الاستعدادات قد اكتملت لعقد المؤتمر المهني السادس «للمحاسبة والمراجعة» والذي من المقرر أن يعقد يومي 5 و6 ديسمبر المقبل في مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت والتي تفضلت في استضافة فعاليات المؤتمر، وذلك كدعم منها للفعاليات ذات الطابع الاقتصادي والمالي ورعاية مهنية لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ليس بغريب على غرفة التجارة التي سبق لها استضافة مؤتمراتنا الخمسة السابقة.

وأوضح الحيص أنه قد تم اعتماد البحوث وأوراق العمل والمحاضرين واستكمل برنامج المؤتمر الذي سيعقد على مدى يومين، حيث ستعقد جلسة افتتاحية عقب مراسم افتتاح المؤتمر.

وأضاف الحيص أن المتحدثين الرئيسيين بجلسات المؤتمر يمثلون تشكيلة متميزة من المهنيين والأكاديميين من مختلف الدول الخليجية والعربية، كما تعكف الهيئة الإدارية للمؤتمر حاليا على الانتهاء من استكمال اختيار رؤساء الجلسات، ونظرا إلى أهمية المؤتمر فإنه من المأمول أن تكون هناك مشاركة فعالة بحضور فعاليات المؤتمر من البنوك المركزية، دواوين المحاسبة، غرف التجارة والصناعة، هيئات أسواق المال والبورصات الخليجية والعربية، الشركات المدرجة بتلك الأسواق المالية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية الخليجية والعربية والدولية الأعضاء في اتحاد الدولي للمحاسبين واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.

واختتم الحيص تصريحه بتوجيه الشكر إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان على رعايته الكريمة للمؤتمر وإلى أعضاء الجمعية العمومية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، خاصة مراقبي الحسابات على جهودهم وتفانيهم، حيث إن المؤتمر يقوم على سواعد أعضاء الجمعية العمومية بجهود ذاتية من لجان الجمعية وهيئة المؤتمر ولجانه، متمنيا على المؤسسات والشركات ومكاتب مراقبي الحسابات المساهمة بدعم المؤتمر سواء بتقديم الرعايات أو ترشيح المشاركين بحضور فعالياته لإثراء المناقشات أثناء الجلسات للاستفادة وتعميم الفائدة.

42,3 مليار دولار حجم تعاقدات الطاقة والمياه بالمنطقة خلال 2018

محمود عيسى

في ضوء تقلبات أسعار النفط وتذبذب الإنفاق الحكومي على المشروعات الرأسمالية والبنى التحتية، تتوجه حكومات المنطقة بأنظارها نحو شركات التطوير الخاصة لتنفيذ مشروعات الطاقة والمياه الرئيسية.

وقالت مجلة ميد ان العقود التي أرسيت مؤخرا قد عززت قيمة التعاقدات التي كانت من نصيب قطاع الطاقة والمياه في المنطقة في عام 2018، حيث بلغت قيمتها خلال الأشهر العشرة الأولي 42,3 مليار دولار، مقارنة مع 34 مليار دولار هي قيمة العقود للفترة ذاتها من عام 2017، وأنها في الغالب تنسجم مع التوجه المتزايد لدى أصحاب المشروعات الذين يقع اختيارهم على مطوري القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات زيادة طاقة توليد الكهرباء وتحلية المياه.

وفي حين تم اعتماد نماذج مختلفة من نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف دول المنطقة خلال العقدين الماضيين لتنفيذ عدد من مشاريع المرافق الرئيسية، الا ان الحكومات، وفي استجابة لانخفاض أسعار النفط، لجأت الى طلب تغيير كلي يتبنى نظام المشروعات المستقل لإنتاج الطاقة وتحلية المياه لاسيما بالنسبة للمشروعات الحساسة.

واستشهدت المجلة بترسيات العقود الرئيسية في الآونة الأخيرة في الكويت وسلطنة عمان لمشاريع مياه الصرف الصحي والطاقة الشمسية على التوالي وما تبعهما من توقيع اتفاقية شراء الطاقة في مصر بقيمة 2,3 مليار دولار من احد مشروعات الطاقة المستقلة الذي يعتبر أحد أكبر المشروعات التي أرسيت هذا العام.

وختمت «ميد» بالقول إن ترسيات عقود مشاريع المرافق سيتواصل في الأشهر المقبلة بالتزامن مع تقديم العطاءات لعدد من مشاريع المياه الرئيسية. وإذا امكن لهذا الزخم الذي تحقق في الربع الثالث ان يستمر في عام 2019، فإن قطاع المرافق في المنطقة سيبقى نقطة محورية رئيسية للمستثمرين الإقليميين والعالميين على حد سواء.

خسائر كارثية تكبدتها العملات الرقمية

«بيتكوين» لأدنى مستوى في عام

العربية.نت: هبطت عملة بيتكوين الرقمية إلى أدنى مستوى في أكثر من عام، مخترقة مستوى دعم أساسي عند 6 آلاف دولار، وتسببت في موجة هبوط بين العملات الرقمية الأخرى.

وسجلت بيتكوين في خلال أمس انخفاضا نسبته 12,07٪ عند 5505 دولارات.

جاء ذلك في الوقت الذي دعت فيه كريتسين لاغارد، مديرة صندوق النقد الدولي، المصارف المركزية إلى النظر في إصدار عملات رقمية.

وقالت لاغارد خلال زيارتها الحالية لسنغافورة التي تستضيف قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان»: «أعتقد أنه يجب علينا النظر في إمكانية إصدار عملة رقمية. ربما يكون هناك دور على الدولة لتزويد الاقتصاد الرقمي بالمال».

12,7٪ تراجع القيمة السوقية للعملات الرقمية إلى 184,2 مليار دولار

ووفقا لموقع «كوين ماركت كاب»، تراجعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات الرقمية من مستوى 211 مليار دولار في تعاملات الأربعاء إلى مستوى 184,2 مليار دولار في تعاملات صباح أمس الخميس فاقدة نحو 26,8 مليار دولار بنسبة تراجع تقدر بنحو 12,7٪.

وتراجعت عملة «ريبل» بنسبة 9,65٪ إلى مستوى 0,459 دولار، كما هوت قيمتها السوقية الإجمالية لتسجل نحو 18,5 مليار دولار.

وفي المركز الثالث جاءت عملة «ايثريوم» والتي تراجعت بنسبة 14,26٪ إلى مستوى 177 دولارا، بقيمة سوقية إجمالية بلغت نحو 18,2 مليار دولار.

وخسرت عملة «بيتكوين كاش» بنسبة 17,94٪ بعدما هوت إلى مستوى 429 دولارا، كما تراجعت قيمتها السوقية الإجمالية إلى مستوى 7,4 مليارات دولار.

وهوت عملة «ستيلر» بنسبة 9٪ بعدما سجلت مستوى 0,230 دولار في تعاملات صباح أمس، كما تراجعت قيمتها السوقية الإجمالية إلى مستوى 4,3 مليارات دولار.

وتعتبر بيتكوين من الأشهر بين العملات الافتراضية المشابهة، وتستحوذ على القيمة السوقية الأكبر حول العالم.

ولا تملك العملة الرقمية المشفرة رقما متسلسلا، ولا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية كالعملات التقليدية، بل يتم التعامل بها فقط عبر شبكة الإنترنت، دون وجود فيزيائي لها. وحذرت العديد من البنوك المركزية العربية من التعامل بالعملات الافتراضية، نظرا لعدم وجود مرجعية قانونية لها.

وأضافت: «هناك بنوك مركزية كثيرة في جميع أنحاء العالم تأخذ على محمل الجد النظر في هذه الأفكار، ومن بينها كندا والصين والسويد وأوروغواي».

وتابعت: «في حين أن قضية العملة الرقمية ليست عالمية، يجب أن نتحرى بشأنها بشكل أكبر وبجدية وبدقة».

محصلة سلبية خلال 3 أيام تداول في أسبوع

أمطار الكويت.. تعصف بالبورصة

في أسبوع اقتصرت تداولاته ببورصة الكويت على 3 جلسات فقط نتيجة حالة الطقس غير المستقرة والأمطار الغزيرة التي تمر بها البلاد، تراجعت المؤشرات الكويتية جماعيا كما تقلصت التداولات بشكل ملحوظ مقارنة بالأسبوع الماضي.

واقتصرت تداولات الأسبوع على أيام الأحد والاثنين والثلاثاء.

وانخفض المؤشر العام خلال الأسبوع 0,04٪ نزولا إلى 5101,77 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 4103,87 نقطة، بخسائر أسبوعية تقدر بنحو 2,1 نقطة.

وحقق مؤشر السوق الأول تراجعا بنسبة 0,04٪ بإقفاله عند النقطة 4747,2، مقارنة بإقفاله الأسبوع الماضي عند النقطة 4749,08، خاسرا نحو 1,9 نقطة.

كما هبط مؤشر السوق الرئيسي بواقع 0,04٪ خلال الأسبوع وصولا إلى النقطة 5297,04 خاسرا نحو 2,24 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5299,28 نقطة.

وشهدت البورصة تراجعا في مستوى السيولة خلال الأسبوع الجاري، لتصل إلى 42,28 مليون دينار مقابل 62,44 مليون دينار في الأسبوع الماضي بتراجع 32,3٪.

كما تراجعت أحجام التداول الأسبوعية بنحو 37,5٪، لتصل إلى 331,44 مليون سهم مقابل 530,06 مليون سهم في الأسبوع السابق مباشرة.

وانخفضت الصفقات بنهاية الأسبوع بنسبة 29,2٪، لتصل إلى 13,35 ألف صفقة مقابل 18,84 ألف صفقة الأسبوع الماضي.

2٪ نمو متوقع للاقتصاد في 2018

لبنان: 4٪ ارتفاع الودائع المصرفية على أساس سنوي

رياض سلامة خلال المؤتمر الاقتصادي في بيروت (رويترز)

رويترز: قال حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة أمس ان الودائع المصرفية زادت 4٪ على أساس سنوي وأبقى على توقعات النمو الاقتصادي للعام الحالي عند 2٪.\ وأضاف في كلمة بثها التلفزيون خلال مؤتمر اقتصادي في بيروت «نجحت المصارف اللبنانية بإبقاء التدفقات بالعملات الأجنبية نحو قطاعها مدعومة من مصرف لبنان».

ومع انخفاض معدل النمو وتقويض مصادر النقد الأجنبي التقليدية مثل السياحة والعقارات والاستثمارات الأجنبية بفعل سنوات من التوتر في المنطقة، يتزايد اعتماد لبنان على ودائع المغتربين اللبنانيين الدولارية في البنوك المحلية. وتشتري البنوك أدوات الدين الحكومية التي تمول الدين العام والعجز المزدوج للبلاد المتنامي بقوة.

كما يجلب البنك المركزي دولارات عبر عمليات مالية معقدة مع البنوك المحلية لتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي الضرورية لحماية ارتباط الليرة اللبنانية بالدولار، لكن الودائع تنمو بوتيرة أبطأ منذ اندلاع الحرب في سورية المجاورة في العام 2011 وتجري مراقبة معدلات نموها عن كثب.

وكان سلامة قد صرح في يوليو الماضي أنه يتوقع نمو ودائع البنوك بأكثر من 5٪ في 2018.

وفي أكتوبر، خفض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توقعاتهما للنمو بمقدار النصف إلى 1٪ للبنان، الذي يبلغ الدين العام فيه نحو 150٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الدولار واليورو يرتفعان بفعل قلق المستثمرين

رويترز: قفز الدولار وأقبل المتعاملون على شراء الين الذي يعد من عملات الملاذ الآمن خلال تعاملات أمس بعدما اكتنف الغموض اتفاق انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي وهو ما أثار قلق المستثمرين. وصعد مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من ست عملات، 0,3٪ إلى 97,123 نقطة. وزاد الين 0,2٪ إلى 113,355 ينا للدولار. وتلقى العملتان إقبالا كملاذ آمن للسيولة في أوقات اضطرابات السوق. واستقر اليورو عند 1,1316 دولار بعدما صعد 0,3٪ في المعاملات المبكرة، في حين قفز الدولار الأسترالي أكثر من 0,8٪ إلى 0,7294 دولار أميركي بعد بيانات إيجابية للوظائف.

إذا تغيرت قوانين الملكية العقارية في المنطقة

مشروعات الشراكة في الخليج تنتظر فرصاً واعدة من مستثمرين إقليميين

محمود عيسى

محطة «شمال الزور» الأولى أحد مشاريع الشراكة بين القطاعين

توقع موقع ذا انفستور ان تجني قطاعات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية في الشرق الأوسط فوائد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الوقت الذي تتخذ فيه الحكومات في جميع أنحاء المنطقة خطوات لجعل مشروعات الشراكة تثير اهتمام القطاع الخاص، وذلك من خلال صياغة قوانين جديدة لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين في محاولة لتخفيف الضغط على الميزانيات الحكومية.

وقال الموقع ان إمارة دبي مهدت الطريق في هذا الاتجاه عندما طرحت اول مشروعات الشراكة وهو مبنى من 7 أدوار سيكون مقرا للمحكمة العليا، بالإضافة الى مرافق أخرى. وقد حذت كل من إمارة أبوظبي والسعودية حذو دبي في هذا المضمار.

وأضاف الموقع بالقول ان معظم الاهتمام بمشروعات الشراكة سيكون مصدره على الأرجح مستثمرين إقليميين من أصحاب مؤسسات الملكية الخاصة، ولكن حصة من رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار في الصين والهند والأسواق الناشئة الأخرى قد تجد طريقها في نهاية المطاف الى دول الخليج، وسيحتاج المستثمرون الى سنوات قبل أن يشعروا بالارتياح إزاء القوانين والتشريعات الجديدة في أسواق المنطقة.

وقال رئيس قسم الأسواق المالية لمنطقة مينا في شركة JLL غاروف شيفبوري ان كلا من مشروعات البنية التحتية يعتبر مستفيدا رئيسيا في المنطقة، حيث تتوافر الفرص في كل القطاعات، ولا يزال النقص في توفير الوحدات السكنية مصدر قلق ملحا في المنطقة، إلى جانب توفير المدارس والمستشفيات المناسبة للسكان الذين يتزايدون بشكل مضطرد.

ولكن شيفبوري استدرك بالقول انه ثبت ان ترجمة السياسة إلى صفقات مربحة غالبا ما يتمخض عن وجود مشكلات في بعض الأوساط عندما لا تكون العوائد على العروض تنافسية بما فيه الكفاية لجذب المستثمرين العقاريين.

وأضاف ان عدة حكومات وضعت هياكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولكنها لم تدخل في التفاصيل الكافية لجعلها أمرا مقبولا وقابلا للتطبيق، حيث يجد العديد من المطورين العقاريين أن عوائد مثل هذه المشروعات متدنية للغاية على نحو لا يمكن التعويل عليها بشكل تنافسي.

الشراكة أمام الأجانب

وعما إذا كان ممكنا السماح للمستثمرين الأجانب بدخول مشروعات الشراكة بين القطاعين، توقع شيفبوري ان تكون بعض الأسواق في المنطقة أكثر نجاحا في جذب المستثمرين الأجانب من غيرها. كما توقع أن تجذب دبي رؤوس الأموال الأجنبية إلى الشراكات العامة بسبب تنظيمها العقاري الأكثر انفتاحا حول الملكية الأجنبية. لكن بالنسبة للأسواق الخليجية الأخرى، فإن الاستثمار الخارجي يبدو بعيدا بعض الشيء، وتبرير ذلك انه ما ان تخصص قطعة أرض كبيرة لمشروع مشاركة، فإن ملكيتها تصبح هي القضية، وبالتالي فإنه في غياب تغيير قوانين الملكية العقارية الحالية، فإن مصلحة الشركات الأجنبية ستكون متواضعة، ما لم يقم المستثمرون بنقل ملكية العقارات.